استتبع ذلك ان تنشد الثورة قواعد انطلاق لها في الارض المحيطة بفلسطين . وبتقييم موضوعي فان الأرض الصالحة اكثر من غيرها لتكون قاعدة الانطلاق هذه هي ارض شرق الأردن ، لجملة عوامل اهمها متاخمتها لاطول قطاع من الارض المحتلة ، ولوجود الكتلة الفلسطينية الاكثر عددا فيها ، مما يجعل هذه الكتلة المشتل الخصب للثورة من جهة والدرع التي تحمي قواعدها وقواتها من جهة ثانية .

ان التسليم باهمية هذه القاعدة بل بحتمية وجودها يفترض ان تبنى هذه القاعدة بناء اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا وعسكريا في شكل يضمن للثورة استمرارها ويمكنها من تحقيق اهدافها ويتيح لها استخدام جميع الوسائل الكفيلة بانجاز هذه الاهداف . ولن يتم ذلك كله الا اذا تمكنت الثورة من مقدرات هذه القاعدة وصنعت هي حاضرها ومستقبلها معا . والسؤال الذي يطرح هنا هو : هل يعني نظام وطني اردني يقام على انقاض النظام الحالي عن تحكم الثورة بمقدرات شرق الاردن ؟ ان هذا السؤال يفترض وجود طرفين : الثورة والنظام ، وفي حال وجودهما معا فان حالة من البدائل التالية ستنشأ :

١ ـ حالة من العلائق المتساوية والندية (التعايش المشترك على ارضية واحدة) . ولان التاريخ لا يصنع بالنيات الطيبة وحدها ولا بالارادات الذاتية فحسب ، فاننا نفترض انه ستنشأ من خلال الممارسات مصالح مستقطبة حول كل طرف من طرفي العلاقة ، لا تضمن « النية الطيبة » عدم تعارضها وبذلك فان عنصر التفجير ان كان سيظل كامنا في البداية بتأثير من « العواطف الوطنية » فان ظهور مصالح متعارضة سيعجل من بروز هذا العنصر الذي يهدد بنسف العلائق الندية . وان ما يجعل هذا الامر منظورا وقائما بالقوة (أو بالامكان) ومرشحا لان يكون موجودا بالفعل ، ما طرحناه في الصفحات السابقة عن الحدود التي تقف عندها سلطة الثورة على جماهيرها الفلسطينية ومدى تقاطع هذه الحدود مع سلطة النظام وسيطرته على حركة هذه الجماهير باعتبارها تتمتع بالمواطنية الاردنية .

٢ ـ ان تكون الثورة « ضيفة » على النظام تتقيد باداب الضيافة التي اول شروطها عدم التدخل بشؤون « البيت » الداخلية ، وبذلك فهي تظل خاضعة للنظام ليس في استراتيجيته العامة فحسب (والتي قد تلتقي مع استراتيجية الثورة) وانما في ممارساته التكتيكية وقراراته اليومية . عندها تفقد الثورة مبادراتها الخاصة وتدراتها على الخلق ، وتخنق بالتالي حريتها الحركية . واذا اخذنا بالاعتبار ما اوردناه في الفقرة السابقة عن احتمال تعارض المصالح التي ربما لن تكون تلك التي على المدى البعيد وانما مصالح المدى المنظور ، فان حرية الثورة هنا ستقف امام جدار مصالح النظام ولا تتخطاه . وبجانب ذلك فلان الثورة (في هذه الحالة) قامت في الأساس على ارض ليست لها ، ليست ملكها ، وانها هي مستعارة ، فان استرداد هذه الأرض المستعارة ، سيكون حقا للنظام لا ينازع ان نشأت مصلحة له تستوجب هذا الاسترداد .

٣ ـ البديل الثالث تكون فيه الثورة متحكمة بأعنة النظام ، قادرة على ان تفرض سلطتها هي متجاوزة في ذلك سلطة النظام نفسه . وفي هذه الحالة يتحول النظام الى هيكل شبحي ، وبذلك يفقد الحكم معناه وتنتفي عن النظام المسؤولية ما دام ليس هو صاحب القرار . ولان الثورة في هذه الحالة ليست مسؤولة مسؤولية دستورية فان حالة من الفوضى ستنشب ، تنعكس من قمة السلطة على اوسع الجماهير وتصبح الثورة والنظام كلاهما عبئا يصبح التخلص من احدهما مطلبا جماهيريا .

ان هذه البدائل الثلاثة التي اوردناها تقود الى نتيجة واحدة هي ان قيام النظام الوطني لن يحل المشكلة حلا جذريا ، ولا تعني هذه النتيجة اننا نعارض الدعوة الى اسقاط النظام الراهن في الاردن ، ولكن ما نريد ان نتوصل اليه هو ان اسقاط النظام (الذي هو واجب وطني للفلسطينيين والشرق اردنيين معا) يجب ان يكون هدفا مرحليا ، وخطوة نحو حل جذري نراه في قيام الكيان ـ الثورة الذي تتطابق فيه تخوم كل من المعنيين تطابق كليا دون ان يترك هامشا لاختلاف . وفي هذه الحالة الاخيرة فقط ينسجم منطق الدولة مع منطق الثورة وتتوفر من ثم الضمانات النظرية والعملية لان تكون استراتيجية الدولة هي استراتيجية الثورة وممارساتها اليومية بتفصيلاتها التكتيكية لا تسير على ضلعي زاوية وانما يحكمها المسار الواحد .